آداب الرافدين – العدد (52) 1429هـ –2008 م

تعقيبات على سيبويه في توجيهه لآية السرقة

أ . م . د . روعة محمود الزرري(*)

مقدمــة

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)

آية السرقة هي الآية الثامنة والثلاثون من سورة المائدة ، والآية "شروع في بيان حكم السرقة الصغرى بعد بيان أحكام الكبرى" (1) وهي آية الحرابة التي سبقت آية السرقة. والآية من آيات الاحكام شرع بها الباري عز وجل وجوب قطع يد السارق.

والسرقة في اللغة: هي اخذ ما ليس له مستخفيا (2) وهي اسم شرعي لا يصح الاحتجاج بعمومه إلا فيما قامت دلالته(3)، وعليه فالسارق "هو الأخذ لما هو حرز خفية لكونه لا يستحقه"(4).

(*) قسم اللغة العربية - كلية الآداب / جامعة الموصل.

(1) إرشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم، ابو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت 982هـ)، دار الكتب العلمية ، ط1، بيروت – لبنان 1419 هـ – 1999م، 2: 268.

(2) طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، نجم الدين بن حفص النسفي (ت 537 هـ) أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى بغداد 1311 هـ : 76.

(3) أحكام القرآن ، أبو بكر احمد بن علي الجصاص (ت 370 هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان 1406 هـ – 1986م ، 2 : 520 .

(4) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين البقاعي (ت 885 هـ) ، مكتبة ابن تيمية ط1، بيروت، 1393هـ – 1973م، 6 : 134.

واختلف الفقهاء في مقدار ما يقطع فيه يد السارق (5) وليس هذا من بحثنا في شيء وانما تنحصر مهمة البحث في مسألة نحوية وقف منها أئمة النحو والمفسرون بين موافق ومخالف لتوجيه سيبويه.

ووجه الخلاف في الآية حصرناه في مسألتين وان كانت النظرة لها شمولية إلا أننا آثرنا شطرها الى مسألتين، ودراسة كل مسألة على حدة لاستجلاء ما غمض وما خفي فيها. فجاءت المسألة الأولى تحت عنوان (خبر المبتدأ) وجاءت الثانية تحت عنوان (قراءة النصب).

المسألة الأولى: خبر المبتدأ

(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)

جملتان عند سيبويه (ت 180هـ) فالسارق والسارقة مرفوعان على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم السارق والسارقة او فيما فرض عليكم السارق والسارقة أي: حكمهما (6)، وتكون جملة (فاقطعوا) بياناً لذلك الحكم المقدر. والسبب عند سيبويه في عدم جواز جعل جملة (فاقطعوا) خبراً هو من اجل الفاء، "إذ لما كان الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج الى حرف رابط بينهما كما لم يحتج الفعل والفاعل الى ذلك فكان الأصل أن لا

---

(5) أحكام القرآن ، 2 : 520 .

(6) ينظر: كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هـارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 1408هـ 1988 ، 1 : 142 -143 .

تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ" (7) " ولكنه أتى بالفاء لان ما بعدها مرتبط بما قبلها إذ لو لم يؤت بالفاء لتوهم انه أجنبي" (8). فضلا عن أن الفاء عند سيبويه لا تدخل إلا في خبر مبتدأ موصول بظرف أو مجرور أو في جملة صالحة لأداة الشرط، والموصول في الآية (أل) وصلتها اسم فاعل وما كان هكذا لا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه(9).

وقد خولف سيبويه في ذلك إذ ذهب المبرد (10) (ت285هـ) نقلا عن الأخفش وكذلك الكوفيون الى ان الخبر جملة (فاقطعوا) أو جملة (فاجلدوا) في قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا 000) لأنه لم يرد سارقا بعينه وانما أراد كل من سرق فاقطعوا(11) وجوزه الزمخشري والرازي إذ يجوز عندهما اقتران الخبر بالفاء إذا دخلت على المبتدأ (أل) الموصولة فتضمن المبتدأ معنى الشرط ، إذ المعنى الذي سرق والتي سرقت أو من سرق فاقطعوه، فالمبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره تشبيهاً له بالجواب (12). وتشبيه النحاة للمبتدأ الذي دخلت عليه (أل)

---

(7) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، دار المعرفة بيروت – لبنان : 109 .

(8) حاشية الجمل على الجلالين ، سليمان الجمل ، 1 : 489 .

(9) سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، احمد مكي الأنصاري ، دار المعارف ، مصر 1392هـ – 1972م : 111.

(10) ينظر : المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت 1382 هـ – 1963 ، 3 : 225 .

(11) البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة ، القاهرة 1389 هـ – 1969 ، 1 : 290 .

(12) الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 ، 1403-1983 : 70 .

الموصولة بالشرط من وجهين: إفادة العموم، واستقبال صلته (13)؛ لان قوله (والسارق والسارقة) يقتضي عموم وجوب القطع على من يكون سارقاً أو سارقة؛ ولان الألف واللام إذا دخلا على الأسماء المشتقة أفادا الاستغراق (14). أما استقبال صلته فهو لوجود الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذ تضمن معنى الشرط نحو: الذي يأتي فله درهم؛ لان الفاء هنا شبيهة بفاء جواب الشرط؛ لانها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها (15).

هذه هي المسألة الأولى التي لم يظهر الاختلاف فيها جليا بل رأيناها مسألة في تنظير قواعد النحو فهناك من أوّل وهناك من اخذ بالظاهر.

المسألة الثانية: قراءة النصب

قرأ الجمهور برفع ((وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) على الابتداء، والخبر محذوف عند سيبويه كما بينا في المسألة الأولى وتقديره: فيما يتلى عليكم أو فيما فرض عليكم. وعند غيره جملة (فاقطعوا). واشتهر عن سيبويه انه فضل قراءة النصب أي

---

(13) ينظر : في بناء الجملة العربية ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار القلم الكويت ، ط 1 ، 1402 هـ – 1982م : 154 .

(14) ينظر : التبيان في تفسير القرآن ، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ) ، المطبعة العلمية، النجف ، 3 : 515 .

(15) ينظر : الجنى الداني : 70 .

بنصب لفظتي (والسارقَ والسارقةَ) وهي قراءة شاذة (16) قرأ بها عيسى بن عمر. وسنورد كلام سيبويه في هذه الآية لبيان وجه الخلاف في المسألة.

جاء في الكتاب (17) في باب الأمر النهي : " وأما قوله عز وجل : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) [النور : 2] وقوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) [المائدة : 38] فان هذا لم يبن على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالـى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ) [محمد : 15] ثم قال بعد: (فيها انهار من ماء) فيها كذا وكذا . فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديث فكأنه قال: ومن القصص مثل الجنة ، أو مما يُقَصَّ عليكم مَثـَلُ الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه والله تعالى اعلم. وكذلك (الزانية والزاني) كأنه لما قال جل ثناؤه : (سورة أنزلناها وفرضناها) [النور : 1] قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو: الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال : فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع كما قال:

* وقائِلَـةٍ : خـَوْلانُ ، فأنكِحْ فتاتـَهم(18)

فجاء بالفعل بعد ان عمل فيه المضمر وكذلك: قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم [السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم] فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث. ويحمل

---

(16) مختصر في شواذ قراءات القرآن ، ابن خالويه ، عنى بنشره برجشتراستر ، دار الهجرة : 32 .

(17) كتاب سيبويه ، 1 : 142-144 .

(18) عجز البيت وأكرومة الحيين خلو كما هي . ينظر : خزانة الادب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط3 ، القاهرة ، 1409 – 1989 ، 1 : 455 .

على نحو من هذا ومثل ذلك: (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَآذُوهُمَا) [النساء: 16] وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحدّ، إذا كنت تخبِر بأشياء أو توصي، ثم تقول: زيد، أي زيدٌ فيمن أُوصي به فأحْسِنْ إليه واكرِمْه. وقد قرأ أناس: (والسارقَ والسارقةَ) و (الزانيةَ والزانيَ) وهو في العربية على ما ذكرتُ لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع. "هذا كلام سيبويه الذي فهم من فهم انه فَضَّل أو حَسَّن أو جوّد قراءة النصب، ولو تتبعنا من جاء من بعده من نحاة أو مفسرين أو معربين لكتاب الله نرى ان الفراء (19) (ت 207هـ) قد جوّز الوجهين إذ قال: "والسارقُ والسارقةُ" مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيدَ ضَرَبْتَه وأزيداً ضَرَبْتَه وانما تختار العرب الرفع في "والسارقُ والسارقةُ" لانهما غير موقتين، فوجّها توجيه الجزاء كقولك: من سَرَقَ فاقطعوا يده ، فـ (من) لا يكون إلا رفعا، ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النصب وجه الكلام". والواضح من كلام الفراء أن قراءة النصب جائزة إذا أريد به سارقاً معيناً وهذا مذهب الطبري (20) (ت 310هـ) أيضا اذ قال: "ولذلك رفع السارقُ والسارقةُ، لانهما غير معينين، ولو أريد بذلك سارق وسارقة بأعينهما لكان وجه الكلام النصب". ويأتي الزجاج (21) (ت311هـ) ليبدي رأيه بأن سيبويه

---

(19) معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1980 ، 1 : 306 .

(20) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار إحياء التراث العربي ، ط1 ، بيروت – لبنان 1421هـ –2001 م ، 6 : 274 .

(21) معاني القرآن وإعرابه ، أبو اسحق إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، 1424 هـ – 2004م ، 2 : 139 .

اختار قراءة النصب وانه لا يوجب القراءة بها حتى ولو كان القارئ بها مقدماً (22). مضيفاً ان غير سيبويه من البصريين وهو محمد بن يزيد المبرد قد اختار قراءة الرفع؛ لان القصد ليس الى واحد بعينـه. وتبعه أبو جعفر النحـاس (23) (ت338هـ) بالفهم نفسه بأن الاختيار عند سيبويه النصب.

ويبدو أن هذا التصور من فهم كلام سيبويه بقي مستمرا فهذا مكي بن أبي طالب القيسـي(24) (ت437هـ) يرى أن سيبويه اختار قراءة النصب معللا انه أمر وهو بالفعل أولى ومشيراً الى أنها قراءة عيسى بن عمر. ويعقبه الطوسي (25) (ت460هـ) إذ يرى أن قراءة النصب أجود عند سيبويه نافياً جواز قراءة النصب مطلقاً ولم يجوز القراءة إلا بالرفع.

ويصل بنا المطاف الى الزمخشري (26) (ت 538هـ) الذي رأى أن سيبويه فضّل قراءة النصب على قراءة العامة لاجل الأمر؛ لان زيداً فاضْرِبَه "احسن من"

---

(22) يعني به عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري معلم النحو . ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين الجزري (ت 833هـ) عنى بنشره ج . برجستراسر ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1400-1980 ، 1 : 613 .

(23) إعراب القرآن ، أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ، تحقيق . د. زهير غازي زاهد . مطبعة العاني ، بغداد ، 1397هـ – 1977م ، 1 : 495 .

(24) مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق حاتم الضامن ، منشورات وزارة الإعلام ، الجمهورية العراقية ، 1973 ، 1 : 225 .

(25) تفسير التبيان ، 3 :514 .

(26) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، قم ، 1414 ، 1 : 631 .

زَيْدُ فاضْرِبْه". وتبعه الرازي(27) (ت606هـ) بالفهم نفسه مفنداً كلام سيبويه ومشيراً الى انه ليس بشيء ومدللاً عليه بخمسة اوجه لاقامة الحجة عليه، وقد عده من أيد سيبويه تجاسراً عليه وسنورد الوجوه الخمسة من كلام الرازي بوصفه محوراً لإثارة الخلاف ، ولكن بعد أن ندلي برأي احمد بن المنير (ت 683هـ) الذي يبدو انه لم يطلع على كلام الرازي؛ أو لأنه في حاشيته كان مناقشاً للزمخشري، لذا جاء رده على رأي الزمخشري حصراً في تهمته لسيبويه بأنه فضل قراءة النصب. وقد بدأ احمد بن المنير في الدفاع عن سيبويه بمقدمة قال فيها: "المستقرأ من وجوه القراءات أن العامة لا تتفق فيها ابداً على العدول عن الأفصح. وجدير بالقرآن أن يجري على افصح الوجوه. وأن لا يخلو من الأفصح وما يشتمل عليه كلام العرب الذي لم يصل أحد منهم الى ذروة فصاحته ولم يتعلق بأهدابها. وسيبويه يحاشى من اعتقاد عراء القرآن عن الأفصح، واشتماله على الشاذ الذي لا يعد من القرآن (28)". وانبرى مدافعاً بقوله: "ونحن نورد الفصل من كلام سيبويه على هذه الآية ليتضح لسامعه براءة سيبويه من عهدة هذا النقل(29). مورداً ملخص كلام سيبويه في ترجمة باب الأمر والنهي بعد ان ذكر سيبويه المواضع التي يختار فيها النصب وهي انه "متى بنى الاسم على الفعل فذاك موضع اختيار النصب"، ثم قال احمد بن المنير موضحاً رأي سيبويه: "يريد سيبويه تمييز هذه الاي عن المواضع التي بين اختيار النصب فيها ووجه التمييز بان الكلام حيث يختار النصب يكون الاسم فيها مبنياً على الفعل واما في هذه الآي فليس بمبني عليه فلا يلزم فيه اختيار النصب. ثم أورد

---

(27) مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 2003 ، 11: 191 – 192.

(28) الانتصاف حاشية على الكشاف، 1 : 631 .

(29) المصدر نفسه ، 1 : 631 .

كلام سيبويه" وقد قرأ ناس (والسارقَ والسارقةَ) بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العامة إلا الرفع" مبرئاً سيبويه بقوله: "يريد سيبويه أن قراءة النصب جاء الاسم فيها مبنياً على الفعل غير معتمد على ما تقدم. فكان النصب قوياً بالنسبة الى الرفع، حيث يبنى الاسم على الفعل لا على متقدم، وليس يعني انه قوي بالنسبة الى الرفع حيث يعتمد الاسم على المحذوف المتقدم فانه قد بين أن ذلك يخرجه من الباب الذي يختار فيه النصب فكيف يفهم عنه ترجيحه عليه، والباب مع القراءتين مختلف. وانما يقع الترجيح بعد التساوي في الباب فالنصب ارجح من الرفع، حيث يبنى الاسم على الفعل والرفع متعين0000"(30). ثم ينهي دفاعه بملخص مفاده أن النصب على وجه واحد وهو متى بنى الاسم على فعل الأمر، والرفع على وجهين: أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء الكلام على الفعل، والآخر قوي بالغ كوجه النصب وهو رفعه على خبر مقدر واقع بعد قصص وأحاديث ولو كان كما ظنه الزمخشري لم يحتج سيبويه الى تقدير(31).

وبعد سماع أقوال الدفاع نورد كلام الرازي بوجوهه الخمسة في الرد على سيبويه:

الوجه الأول

انه طعن في القرآن المنقول بالتواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن جميع الأمة، وذلك باطل قطعاً، فإن قال: لا أقول إن القراءة بالرفع غير جائزة ولكني أقول: القراءة بالنصب أولى ، فنقول : وأيضاً رديء لان ترجيح القراءة التي

---

(30) الانتصاف ، 1 : 631 .

(31) المصدر نفسه 1 : 631 .

لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر منكر وكلام مردود.

الوجه الثاني

أن القراءة بالنصب لو كانت أولى لوجب ان يكون في القراء من قرأ (واللَّذين ِ يأتيانها منكم) بالنصب، ولما لم يوجد في القراء أحد قرأ كذلك علمنا سقوط هذا القول.

الوجه الثالث

أنا إذا قلنا: (والسارقُ والسارقة ُ) مبتدأ، وخبره هو الذي نضمره، وهو قولنا: فيما يتلى عليكم، فحينئذ قد تمت هذه الجملة بمبتداها وخبرها، فبأي شيء تتعلق الفاء في قوله (فاقطعوا أيديهما) فان قال الفاء تتعلق بالفعل الذي دلّ عليه قوله (والسارق والسارقة) يعني انه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يديه فنقول: إذا احتجت في آخر الأمر الى أن نقول: السارق والسارقة تقديره من سرق ، فاذكر هذا أولاً حتى لا تحتاج الى الإضمار الذي ذكرته.

الوجه الرابع

أنا إذا اخترنا القراءة بالنصب لم يدل ذلك على كون السرقة علة لوجوب القطع ، وإذا اخترنا القراءة بالرفع أفادت الآية هذا المعنى ثم هذا المعنى متأكد بقوله (جزاء بما كسبا) فثبت أن القراءة بالرفع أولى.

الوجه الخامس

أن سيبويه قال: هم يقدمون الأهم فألاهم، والذي هم بشأنه اعنى، فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقاً على ذكر وجوب القطع، وهذا يقتضي أن يكون اكبر العناية مصروفاً الى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث انه سارق، واما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية لكونه سارقاً، ومعلوم انه ليس كذلك، فان المقصود في هذه الآية بيان تقبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة قطعا والله أعلم.

ولم يعدم سيبويه مدافعاً فهذا أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) يتصدى للرازي ناقضاً كلامه وجهاً وجهاً ومعداً كلام الرازي تجاسراً على شيخ النحاة وإمامهم قائلاً(32): "وقد تجاسر أبو عبد الله محمد بن عمر، المدعو بالفخر الرازي ابن خطيب الرّي على سيبويه وقال عنه ما لم يقله بقوله: إن الذي ذهب اليه سيبويه ليس بشيء ثم ابتدأ دفاعه(33) بنقض قول الرازي فقال عن الوجه الأول: انه تقوّل على سيبويه وقلة فهم عنه فسيبويه لم يطعن بقراءة الرفع بل وجهها التوجيه المذكور وبين أن المسألة ليست من باب الاشتغال المبني على جواز الابتداء فيه ، وكون جملة الأمر خبره، وموضحاً أن قراءة الجمهور بالرفع دليل على انهم لم يجعلوا الرفع فيه على الابتداء المخبر عنه بفعل الأمر، من اجل الفاء ، فقوله أبت العامة إلا الرفع تقوية لتخريجه وتضعيف النصب على الاشتغال مع وجود الفاء. كما عدّ أبو

---

(32) البحر المحيط ، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة ، الرياض. د. ت ، 3 : 490 .

(33) البحر المحيط ، 3 : 490-492 .

حيان قول الرازي: "أن ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر منكر مردود "عدّه تشنيعاً وإيهاماً أن عيسى بن عمر لم يقراها من قبل نفسه، بل قراءته مسندة الى الصحابة والى الرسول، فقراءته قراءة الرسول أيضاً . ولكن كل ما في الأمر أنها اقل شهرة من الأولى.

أما نقضه للوجه الثاني فقد قال أبو حيان أن سيبويه لم يدع أن قراءة النصب أولى، وانما قول سيبويه : قد قرأ أناس (والسارقَ والسارقةَ) و (الزانيةَ والزانيَ) بالنصب وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع "ويعني سيبويه بقوله: من القوة لو عري من الفاء المقدر دخولها على خبر الاسم المرفوع على الابتداء، وجملة الأمر خبره". "ولهذا لما ذكر سيبويه اختيار النصب في الأمر والنهي لم يمثله بالفاء ، بل عارياً منها قال سيبويه: وذلك قولك: زيداً اضربه، وعمراً امرر به.

أما الوجه الثالث: فكان وجه الكلام فيه الفاء أيضاً، فبين أبو حيان أن سيبويه قدر الخبر وجيء بالفاء رابطة الجملة الثانية بالأولى، والجملة الثانية جاءت موضحة للحكم .

والوجه الرابع: متعلق بالقراءة أيضاً، والذي بين فيه الرازي أن قراءة النصب لم تدل على أن السرقة علة لوجوب القطع والقراءة بالرفع تفيد ذلك فيتعجب أبو حيان من هذا الرأي فيقول: " عجيب من هذا الرجل، يزعم أن النصب لا يشعر بالعلة الموجبة للقطع، ويفيدها الرفع، وهل هذا إلا من التعليل بالوصف المترتب

عليه الحكم، فلا فرق في ذلك بين الرفع والنصب ، لو قلت: السارقَ ليقطع، أو اقطع السارقَ لم يكن بينهما فرق من حيث التعليـل".

أما الوجه الخامس: فقد اثبت أبو حيان في دفاعه أن سيبويه عني بقوله انهم كانوا يقدمون الذي بيانه أهم لهم هو نسبة الإسناد كالفاعل والمفعول وان الرازي حرّف كلام سيبويه وجعله مع المبتدأ والخبر وان هذا ليس فيه إلا نسبة واحدة بخلاف الفاعل والمفعول.

هكذا أدلى أبو حيان بدفاعه الذي رأى فيه أحد الباحثين (34) المعاصرين أن أبا حيان قد بدا متحاملا على الفخر الرازي واستبعد الباحث أن يكون هذا التحامل تعصباً لسيبويه ويراه تنافساً بين أهل الصناعة الواحدة.

ويقتفي ابن مكتوم (35) (ت 749هـ) تلميذ أبي حيان اثر أستاذه وزاد عليه بقوله: " وقد تجاسر أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي المدعو بالفخر، ابن خطيب الري على سيبويـه ، ولعب بلسانه ، وشقشق ، وقال عنه ما لم يقله" .

أما السمين الحلبي(36) (ت 756هـ) ففي معرض دفاعه عن سيبويه يذكر أن قراءة الجمهور فيها وجهان:

الأول: مذهب سيبويه والمشهور من أقوال البصريين أن السارق مبتدأ محذوف الخبر والكلام على هذا جملتان، الأولى خبرية والثاني أمرية .

---

(34) سيبويه والقراءات / احمد مكي الأنصاري : 114 .

(35) الدر اللقيط من البحر المحيط ، 3 : 476 – 478 .

(36) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين ابو العباس المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق وتعليق علي محمد معوض ، عادل احمد عبد الموجود ، جاد مخلوف ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط1 ، 1414 –1994 ، 2 : 521 .

الثاني: مذهب الأخفش ونقل عن المبرد وجماعة كثيرة أن السارق مبتدأ أيضاً والخبر الجملة الأمرية (فاقطعوا). ثم يبدأ بنقض الوجوه الخمسة للرازي ناصراً سيبويه مضيفاً عليه لقب امام الصناعة على حد قوله.

ثم ينبري الكازروني (37) (ت 945هـ) للدفاع عن سيبويه بقوله: "وتفضيل سيبويه قراءة النصب على قراءة العامة إنما هو على تقدير عدم التأويل ، أي تأويل الكلام بالجملة الشرطية" مضيفاً دليلاً آخر بقوله: " إن العلامة الطيبي نقل عن صاحب الفوائد أن سيبويه ما فضل النصب مطلقاً بل فضله إذا بني الاسم المتقدم على فعل الأمر، أما إذا لم يبن عليه بل بني على محذوف جاء الفعل طارئاً عليه فعنده لا يكون النصب مختاراً " .

واخيراً وليس بآخر نرى القاسمي (38) (ت 1332هـ) في حويل (39) دفاعه عن سيبويه يكرر قول احمد بن المنير ويلخص الكلام قائلاً: " إن النصب على وجه واحد، وهو بناء الاسم على فعل، والرفع على وجهين: أحدهما ضعيف وهو الابتداء وبناء الكلام على الفعل، والآخر قوي بالغ كوجه النصب000 وهو رفعه على خبر ابتداء محذوف دل عليه السياق وحيثما تعارض لنا وجهان في الرفع أحدهما قوي والآخر ضعيف، تعين حمل القراءة على القوي كما أعربه سيبويه رضي الله عنه ".

---

(37) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي ، 1 : 323 .

(38) محاسن التأويل ، محمد جمال الدين القاسمي ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاءه ط1، 1377 هـ – 1958 م ، 6 : 1982 –1984 .

(39) أي : ما حاول ، ينظر : متخير الألفاظ ، احمد بن فارس (ت 395 هـ) ، تحقيق هلال ناجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1390 هـ 1970م : 53 .

هكذا أدلى المؤيدون بدفاعهم عن سيبويه ، ولكن بالمقابل لم يعدم الرازي ناصراً فقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين(40) الى تأييد الرازي في توجيهه والذي دفعهم الى ذلك هو الدعوة الى تسهيل النحو وعدم ليّ ذراع النص ليتوافق مع القاعدة، بل على العكس تقعيد القاعدة على النص ناهيك عن نص في ذروة البلاغة وهو كلام الله.

وبعد هذا العرض لاراء المخالفين والموافقين يبدو لنا أن سيبويه لم يفضل قراءة النصب؛ لان الشيخ لا يعزب عنه ذلك أي تفضيل قراءة شاذة وأن الغرض من قوله لم يكن ضبط آخر الكلمة حسب؛ بل ذهب الى بيان دلالة الرفع ودلالة النصب وبالإمكان تلخيص كلامه بالمعادلتين الآتيتين:

متى بني الاسم على فعل الأمر ← فذلك موضع اختيار النصب

متى بنى الاسم على محذوف ← فعنده لا يكون النصب مختاراً

ولنا في المسألة رأي، يمكن أن نلخصه بالآتي: إن حدّ الكلام عند سيبويه تقدم الفعل على الفاعل والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل فإذا تقدم الفاعل أوجب تغيّر الإعراب، لان ذلك يخرجه عن حد هذه القاعدة ويبقى الاسم المتقدم على معنى الابتداء؛ ولكن لما جاز تقديمه مفعولاً كان ظاهر أمره ألا يأتي إلا منصوباً ولكن رفعوه لان الفعل لم يقع عليه بعد وانما اخبر عنه لطلب وقوع الفعل، فان وقع عليه الفعل ولم يخبر عنه كان النصب أقوى بالنسبة الى الرفع لوقوع اثر الفعل عليه. والله اعلم.

---

(40) ينظر : سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية ، د. احمد مكي الأنصاري : 109 .
والرازي النحوي من خلال تفسيره ، رسالة ماجستير ، طلال يحيى إبراهيم الطوبجي ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1986 : 209 .

Abstract

Comments on Sibawaihi's Orienting Robbery Verse

Dr. Rawa Mohammad Al-zrry (*)

This research shows a controversial syntactic question by the giant of syntax and exegesis on Sibawaihi's orientation of Robbery verse in the Glorious Qurān**.** We preferred to divide the study into two parts, though both have a general perspective to explain its ambiguity. The first one is listed under the title **"The Predicate of the Subject in the Nominal Sentence".** While the second has the heading **"Reading the Accusative".**

The controversy of the first case has started in theorizing the rules of syntax according to the exegetist and those who consulted the surface meaning. As for the controversy of the second one **(Reading the Accusative)** was much more apparent to the extent that those who disagreed **Sibawaihi's** viewpoint were considered as audacious. The research concludes that the semantic element is closely linked with the syntactic one. **Sibawaihi** was not only after the syntactic view point but also the semantic one.

(*) Dept. of Arabic - College of Arts / University of Mosul.